بيان صحافي صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يشير فيه إلى أن آثار العدوان الأخير على قطاع غزة ما زالت تهدّد حياة السكان، جرّاء سقوط العديد من الصواريخ والقنابل غير المتفجرة، وذلك في إطار الجرائم المستمرة التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق المدنيين في القطاع*

٢٠٢١/٦/٢٣

في إطار الجرائم المستمرة التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق المدنيين في قطاع غزة، مازالت آثار العدوان الأخير تهدد حياتهم، حيث أصبح سكان القطاع ضحايا حتى بعد انتهاء العدوان، فثمّة خطرٌ حقيقيٌ يتربّص بحياتهم جرّاء سقوط العديد من الصواريخ والقنابل غير المتفجرة والتي باتت آثارها العشوائية تهدِّدُ حياتَهم في كلِّ لحظة.

وبسبب الحصار الخانق والتعسّفي الذي تفرضه سلطات الاحتلال على القطاع، فقد حالت قلة المعدّات والإمكانات دون تمكن الطواقم الفنية التابعة لوزارة الداخلية في قطاع غزة من إتمام عمليات معالجة وإتلاف مخلفات الذخائر والأسلحة الإسرائيلية التي سقطت خلال العدوان الأخير، الأمر الذي أوجدَ كارثةً إنسانيةً باتت تهدد حياة السكان المدنيين في القطاع.

كما وأدى تدمير الطائرات الحربية الإسرائيلية لمقر ومعدّات وحدة هندسة المتفجرات في مدينة غزة خلال العدوان الأخير، إلى التسبب في تعميق الأزمة والحد بشكل غير مسبوق من كفاءة وعمل الوحدة، بحيث أصبحت غير قادرة على التعامل مع الأجسام والمخلّفات المشبوهة والقابلة للانفجار.

وبحسب ما أفادت به مصادرٌ في وحدة هندسة المتفجرات التابعة للشرطة في مدينة غزة، فقد بلغ إجمالي مخلفات عدوان الاحتلال الأخير حوالي ٧٠٠ جسم مشبوه وذخيرة منفجرة وغير منفجرة، تتنوع بين بقايا قذائف من الدبابات والمدفعية وشظايا صواريخ موجهة وكذلك شظايا من قنابل مسقطة، وبسبب قلّة الإمكانات ومحدودية الطواقم الفنية من خبراء المتفجرات المتخصصين، فلم تتمكن الوحدة من التعامل معها وتفكيكها وإتلافها.

ويعتبر أحد أهم التحدّيات التي تعيق عمل وحدة الهندسة، صعوبة وصول الفرق الفنية إلى مخلفات العدوان والأجسام المشبوهة بسبب سقوطها في باطن الأرض أسفل المباني المدمّرة وفي مناطق خطرة ومفتوحة، وذلك في ظل نقص الآليات والخبرات اللازمة لاستخراجها والتعامل معها، إذ إن الوصول إليها يحتاج إلى معدّات حفر وأجهزة فحص فنية متقدِّمة لتحديد أماكن وجودها بدقة تمهيداً لإزالتها وتفكيكها وإتلافها.

---

* **المصدر:** المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
https://tinyurl.com/2s3vu7sd

المركز يُحمّل سلطات الاحتلال المسؤولية القانونية الكاملة عن مخلفات العدوان وعمّا تلحقه من آثارٍ عشوائية باتت تهدد حياة السكان المدنيين وخصوصاً الأطفال منهم.

ويحذر المركز من وقوع ضحايا جراء إصابتهم من مخلفات القنابل والعبوات والصواريخ الإسرائيلية القابلة للانفجار، ويطالب المجتمع الدولي بـ:

- التدخل الفوري من أجل وضع حد للمعاناة الإنسانية لسكان القطاع المدنيين الناجمة عن مخلفات العدوان القابلة للانفجار.
- إيجاد آلية لإيصال المعلومات التقنية إلى الأمم المتحدة ووكالات إزالة المتفجرات الأممية من أجل تسهيل إزالة مخلفات عدوان الاحتلال بشكل سريع وفوري لتقليل مخاطر إصابة ضحايا مدنيين.
- إمداد القطاع بخبراء أمميين في مجال المتفجرات وتزويده بكافة الإمكانات والآليات والمعدّات اللازمة للتعامل مع مخلفات الذخائر والأسلحة التي سقطت خلال العدوان الأخير وإتلافها، والضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل السماح بإدخالها.
- يطالب المركز المجتمع الدولي بالتدخل الفوري من أجل إلزام سلطات الاحتلال بالوفاء بمسؤوليتها القانونية لحماية السكان المدنيين في القطاع.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/